مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية
نماذج مختارة من كتاب الخطط المقريزية للمقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)

د. بهادر قيم
أستاذ مشارك في التاريخ الإسلامي، جامعة شهيد تشمران اهواز،اهواز ايران
Ghayem.b@scu.ac.ir

احمد ماجد عبد زيد
طالب ماجستير قسم التاريخ، جامعة شهيد تشمران، اهواز،اهواز ايران
ahmedmajed332200@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الدولة الفاطمية ،النيل ،الزراعة،اقتصاد الدولة،الخراج.

كيفية اقتباس البحث

قيم، بهادر ، احمد ماجد عبد زيد، الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية نماذج مختارة من كتاب الخطط المقريزية للمقريزي (ت: ٨٤٥ هـ)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Economic Resources of the Fatimid State: Selected Examples from *Al-Khitat* by Al-Maqrizi (d. 845 AH)

Dr. Bahador Ghayem
Associate Professor of Islamic History, Shahid Chamran University of Ahvaz, Ahvaz, Iran

Ahmed Majid Abdul-Zaid
Master's Student, Department of History, Shahid Chamran University, Ahvaz, Iran

Keywords : Fatimid State, the Nile, agriculture, state economy, kharaj.

How To Cite This Article
Ghayem, Bahador, Ahmed Majid Abdul-Zaid, The Economic Resources of the Fatimid State:Selected Examples from *Al-Khitat* by Al-Maqrizi (d. 845 AH),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research examines the economic resources of the Fatimid State, focusing on selected examples from Al-Maqrizi's Al-Mawa'iz wa al-I'tibar bi-Dhikr al-Khitat wa al-Athar, commonly known as Khitat al-Maqrizi. The study aims to identify the principal economic foundations that contributed to the strength, stability, and prosperity of the Fatimid State during its rule in Egypt. The Fatimid economy was characterized by a diversity of natural and human resources and by state policies that supported agriculture, trade, industry, and financial administration. Agriculture represented one of the most important foundations of the economy, particularly because of the central role played by the Nile River in Egyptian economic life. The Fatimids paid considerable attention to irrigation, canals, agricultural lands, and the management of water resources, which contributed to agricultural production and increased state revenues. The research also discusses the importance of internal and external trade. Egypt's strategic geographical position between the Maghrib and the eastern Islamic regions, together with its connection to

the Mediterranean Sea and the Red Sea, enabled the Fatimids to develop important commercial networks. Cairo and Fustat became major centers of commercial activity, while Egyptian ports facilitated the movement of goods between different regions, including Europe and India

The study further examines industry and handicrafts, emphasizing the contribution of local skills to the development of production. It also analyzes the principal sources of state revenue, including kharaj (land tax), jizya, zakat, rents from residential properties, customs duties, endowments (awqaf), confiscated wealth, unclaimed inheritances, and various taxes and fees. These diverse sources provided the Fatimid administration with financial resources to support governmental institutions and strengthen its political and economic position. The research demonstrates that the Fatimid economic system depended on the integration of agricultural production, commercial activity, industrial development, taxation, and administrative institutions. It also highlights the influence of environmental conditions, especially fluctuations in the Nile's water level, on agricultural production, food supplies, prices, and government revenues. Overall, the study shows that the prosperity of the Fatimid economy was closely associated with the diversity and effective management of its resources, the strategic geographical position of Egypt, and the development of financial and administrative mechanisms for collecting and managing state revenues.

الملخص

يتناول هذا البحث الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية، مع التركيز على نماذج مختارة من كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بـ«خطط المقريزي»، وذلك بهدف التعرف إلى الأسس الاقتصادية التي أسهمت في قوة الدولة الفاطمية واستقرارها خلال مدة حكمها في مصر. وقد شهد الاقتصاد الفاطمي تطورًا ملحوظًا نتيجة تنوع موارده الطبيعية والبشرية، واهتمام الدولة بالزراعة والتجارة والصناعة، إلى جانب تنظيمها للنظام المالي والإداري. ويبرز البحث أهمية نهر النيل في الاقتصاد المصري، إذ كان العامل الرئيس في نجاح النشاط الزراعي، ولذلك اهتم الفاطميون بتنظيم الري وحفر القنوات وصيانتها، والاستفادة من الأراضي الزراعية في إنتاج محاصيل متنوعة، الأمر الذي انعكس على الإيرادات الزراعية والخراج. كما تناول البحث التجارة الداخلية والخارجية، مبينًا أهمية الموقع الجغرافي لمصر في ربط المغرب بالمشرق، واتصالها بالبحر المتوسط والبحر الأحمر، ودور القاهرة والفسطاط والموانئ المصرية في تنشيط الحركة التجارية مع مناطق مختلفة، ومنها الهند وأوروبا. كما يوضح البحث أهمية الصناعة والحرف،

ولا سيما المنسوجات وبعض الصناعات التقليدية، والاستفادة من الخبرات المحلية في تطوير الإنتاج.

ويتناول البحث كذلك مصادر دخل الدولة الفاطمية، ومنها الخراج والجزية والزكاة وإيرادات الرباع والرسوم الجمركية والأوقاف ومصادرة أموال بعض رجال الدولة وأموال من توفوا دون ورثة، إضافة إلى أنواع متعددة من الضرائب والرسوم. ويظهر من خلال هذه الموارد أن الدولة الفاطمية اعتمدت على نظام اقتصادي متنوع، ساعدها على تمويل مؤسساتها ومشروعاتها وتعزيز قوتها السياسية والعسكرية. كما يبرز البحث دور الإدارة المالية والدواوين في تنظيم عملية تحصيل الإيرادات وإدارة الأراضي والأوقاف والخزانة. ويخلص البحث إلى أن قوة الاقتصاد الفاطمي قامت على تنوع الموارد، واستثمار الزراعة والتجارة، والاستفادة من الموقع الجغرافي لمصر، وتنظيم الموارد المالية والإدارية، مع ارتباط ذلك بالظروف الطبيعية، ولا سيما تغيرات منسوب مياه النيل، التي كان لها تأثير مباشر في الإنتاج والأسعار والإيرادات. الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية.

مقدمة البحث:

تُعتبر الدولة الفاطمية، التي امتد نفوذها على اراضي واسعة من شمال إفريقيا حتى المشرق الإسلامي خلال الفترة من ٣٥٨ هـ إلى ٥٦٧ هـ، من أبرز الدول التي شهدت ازدهارًا اقتصاديًا ملحوظًا. كان الاقتصاد الفاطمي حجر الزاوية في قوتها، ومصدر ثروتها، وأساس استقرارها السياسي والاجتماعي. لم يكن هذا الازدهار وليد الصدفة، بل كان نتاج سياسة اقتصادية حكيمة استثمرت مواردها الطبيعية والبشرية، وفتحت آفاقًا واسعة للتجارة والصناعة والإنتاج.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على خصائص الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية من خلال تحليل الموارد الأساسية التي بُنيت عليها الثروة في عهد تلك الدولة. تكمن أهمية هذه القضية في فهم كيفية تحقيق الدولة الإسماعيلية الشيعية تفوقًا اقتصاديًا على الخلافة العباسية التي كانت تنافسها، وكيف أثرت هذه القوة الاقتصادية على توسع نفوذها الثقافي والسياسي.

لذا، تدور الأسئلة الرئيسية التي سيتناولها هذا البحث حول:

أ.ما أهم الموارد الاقتصادية للدولة الفاطمية؟

ب.كيف ساهمت سياسات الدولة الاقتصادية في قوتها وازدهارها؟

ت. ما العوامل التي ساهمت في تحقيقها للاكتفاء الذاتي وهيمنتها الاقتصادية والتجارية؟

للإجابة على هذه الأسئلة، يُقسّم هذا البحث إلى اربعة أقسام رئيسية، يتناول كل منها جانبًا من الجوانب الاقتصادية للدولة الفاطمية:

١- القسم الأول: الزراعة ونظام الري الفاطمي.يُركز هذا القسم على اهتمام الدولة الفاطمية للزراعة في صعيد مصر، وتطوير شبكات الري، واستخدامهم للأراضي الزراعية لإنتاج محاصيل متنوعة.

٢- القسم الثاني: الصناعة والحرف: يُناقش هذا القسم الصناعات المتقدمة التي اشتهرت بها الدولة الفاطمية، مثل المنسوجات وصناعة الزجاج والنجارة، والتي أظهرت تطورا ملحوظا للدولة في الفنون والحرف اليدوية.

٣-القسم الثالث: التجارة الداخلية والخارجية: يتناول هذا القسم ازدهار النشاط التجاري، ودور القاهرة والفسطاط كمركزيين تجاريين رئيسيين، وسياسة الدولة في تأمين طرق التجارة التي عززت مكانتها في التجارة الدولية.

٤-القسم الرابع: النظام المالي والإداري: يتناول هذا القسم تحليل السياسة الضريبية، ونظام الأوقاف، وإدارة الخزانة، ودورها في تمويل المشاريع وتكوين الثروة، مع التطرق إلى بعض مظاهر الفساد التي ظهرت في العصور اللاحقة.

يُجرى تحليل هذه السمات الاقتصادية ليس فقط بهدف دراسة التاريخ، بل أيضًا بهدف استخلاص الدروس من تجربة الدولة الفاطمية في إدارة الموارد وتطويرها، مما يجعل الدراسة ذات صلة بالتحديات الاقتصادية المعاصرة.

معالم من حياة المقريزي

القسم الاول:حياة المقريزى و مولفاته

١- حياة المقريزى

أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (٧٦٦ – ٨٤٥ هـ.ق) من أشهر مؤرخي تاريخ مصر في القرنين الثامن والتاسع الهجريين.

ينسب المقريزي إلى محلة مقازرة في بعلبك بلبنان، حيث كان جده الأعلى إبراهيم من كبار المحدثين في تلك الديار، وبسبب شهرته نسب أبناؤه إلى ذلك المكان. ولد في القاهرة بمصر عام ٧٦٦ هـ.ق، وتربى على يد جده لأمه، المعروف بابن الصائغ الحنفي، وحفظ القرآن. نشأ في أسرة مشهورة بالعلم والمعرفة، وتلقى علوم عصره.

عاصر المقريزي السنوات الأخيرة من دولة المماليك البحرية (٦٤٨ – ٧٩٢ هـ.ق) وبداية حكم المماليك البرجية والشركسية (٧٨٢ – ٩٢٢ هـ.ق) الذين حكموا مصر والشام. كانت هذه السلالة من السنة المتعصبين، واتبعت سياسة الأيوبيين السنية، ودليل ذلك احتفاظهم بخلفاء عباسيين

ضعفاء في القاهرة. من بين السلاطين المعاصرين للمقريزي الذين كتب عنهم التاريخ، الظاهر سيف برقوق (٧٨٤ – ٨٠١ هـ.ق) وابنه الناصر فرج بن برقوق (٨٠١ – ٨٠٨ هـ.ق)، الذي كتب كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" عن الأزمات الاقتصادية في مصر وأسبابها في عهده.[١]

سافر المقريزي إلى بلاد مثل مكة ودمشق لطلب العلم ونشره، وعمل بالتدريس هناك.[٢] كان يرغب في الكتابة ونقل الحديث في مكة، وتحققت رغبته، وأقام هناك فترة، وكتب بعض مؤلفاته.

على الرغم من أن المقريزي يعتبر مؤرخًا لمصر، وهو بحق أحد المؤرخين المنصفين، إلا أن أعماله لا تقتصر على تاريخ مصر، بل ترك آثارًا في مختلف العلوم والفنون. بعد أن قضى حياته في طلب العلم ونشره، وتأليف العديد من الكتب، وتقلد مناصب دينية وحكومية مثل القضاء والحسبة والتدريس والإمامة، توفي في القاهرة في السادس عشر من رمضان عام ٨٤٥ هـ.ق.[٣] قال بعض الباحثين إن المقريزي كان ذا مشرب صوفي، ويتضح هذا الميل من كتابته لسير كبار المتصوفة في عصره في كتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك".[٤]

المذهب:

يبدو أنه كان على المذهب الشافعي لعدة أسباب: أولاً، معظم المؤرخين عرفوه بهذا المذهب، وتحوله من المذهب الحنفي إلى المذهب المذكور في سن العشرين.[٥] ثانيًا، لم يقل أي من المؤرخين إنه كان حنبليًا، باستثناء أن والده وجده كانا كذلك، بل تحدثوا جميعًا عن تحوله المذهبي من الحنفي إلى الشافعي.[٦] السبب الثالث هو أنه كان محبًا لأهل البيت (عليهم السلام)، ولم يظهر في مؤلفاته ما يسيء إلى كرامتهم. هذا النهج من طبيعة الشافعية، باستثناء قلة منهم.[٧] السبب الرابع أن بعض محققي مؤلفات المقريزي كتبوا أنه بعد تحوله المذهبي، هاجم المذهب الحنفي بشدة، حتى تعرض لانتقادات معاصريه.[٨] والسبب الأخير أنه تولى نيابة القضاء من قبل قاضي القضاة الشافعي، وهو منصب لا يمكن قبوله إلا لشخص شافعي المذهب.[٩]

المناصب الحكومية:

تولى المقريزي مناصب حكومية مختلفة في دولة المماليك التي حكمت مصر والشام. بفضل مكانته العلمية والاجتماعية، كان مؤهلاً لتولي هذه المناصب. بالإضافة إلى مسؤوليته عن ديوان الإنشاء حتى عام ٧٩٠ هـ.ق، ونيابة القضاء من قبل قاضي القضاة الشافعي، وإمامة الجماعة والتدريس في المدارس، كان أهم منصب حكومي له هو منصب الحسبة في مدينة القاهرة.[١٠] هذا المنصب جعله مسؤولاً عن الإشراف على جميع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

للمدينة.[١١] تكرر قبوله لهذه المسؤولية عدة مرات، خاصة خلال السنوات ٨٠١ إلى ٨٠٧ هـ.ق، مما مكن هذا المؤرخ المصري الشهير، بخبرته المكتسبة، من دراسة الجوانب الخفية للحياة الاقتصادية في مصر بدقة تحليلية في كتاب صغير الحجم ولكنه قيم ومفيد بعنوان "إغاثة الأمة بكشف الغمة". يتميز هذا الكتاب بخصائص فريدة بين أعمال المقريزي الأخرى، ويظهر بوضوح معرفة المؤلف وفهمه لمجتمعه. على الرغم من أن المقريزي طلب من سلاطين عصره إعفاءه من الاستمرار في المناصب الحكومية بسبب اهتمامه بالعلم والمعرفة، وخاصة التاريخ، إلا أن الفترة القصيرة التي قضاها في هذه المناصب، وخاصة منصب الحسبة، أكسبته خبرة جيدة، وانعكس ذلك في كتابته لكتاب عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. جدير بالذكر أنه كتب هذا الكتاب عام ٨٠٨ هـ.ق، بعد رفضه قبول منصب الحسبة مرة أخرى.

تتلمذ المقريزي على يد العديد من المعلمين لتعلم علوم عصره. قدر البعض عدد أساتذته وشيوخه بستمائة شخص، كان من أبرزهم عبد الرحمن بن خلدون.[١٢] بطبيعة الحال، كان لكل واحد من أساتذته تأثير عليه في مجالات مثل الفقه والحديث والأدب والتاريخ وغيرها من العلوم. ولكن ما يهم في هذا البحث هو تأثير أستاذه ابن خلدون عليه، وربما لهذا السبب بالغ في مدحه، حتى اعتبره السخاوي مبالغة. أشاد المقريزي أيضًا بكتاب "مقدمة ابن خلدون"، وكتب في وصف هذا الكتاب القيم: "لم يكتب أحد مثل مقدمة ابن خلدون، ويستحق كل من يسعى للعلم أن يرجع إلى هذا الكتاب، فهو يضم أفضل المعارف والعلوم، وحصيلة أفكار مؤلفه السليمة والمفيدة"[١٣]. بسبب هذا التأثير، ربما يمكن اعتباره امن علامات التشابه بين كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" وكتاب "مقدمة ابن خلدون".

٢-شخصية المقريزي العلمية

يمكن التعرف على مكانة المقريزي العلمية من خلال حياته وأعماله وأساتذته. كما ذكرنا، قدر السخاوي عدد أساتذته بستمائة شخص[١٤]، أشهرهم ابن خلدون، الذي تأثر به كثيرًا عندما كان قاضيًا للمالكية في القاهرة. وقد صرح المقريزي بأستاذية ابن خلدون وكثرة تردده عليه[١٥]. قال بعض مؤرخي سيرته المعاصرين له إنهم قرأوا بخط يده أن عدد مؤلفاته يزيد عن مائتي مجلد كبير(١٦). نظرة إلى أعماله تجذب انتباه أي قارئ وتدفعه إلى الإعجاب. وفقًا لبعض الباحثين، لا مثيل للمقريزي في التعريف بتاريخ مصر من العصور الوسطى حتى الآن، وتعتبر مؤلفاته بمثابة ينابيع متدفقة بين الكتب الأخرى التي كتبت عن تاريخ مصر[١٧]. تشهد مؤلفاته في التاريخ على مهارته العالية في هذا العلم. وصفه ابن حجر بأنه خبير بتاريخ مصر، على الرغم

من أن السخاوي، كعادته في التعامل مع معاصريه، أنكر مهارته. وصفه ابن العماد بأنه عماد المؤرخين وعين المحدثين.[١٨]

على الرغم من أن المقريزي تولى مناصب حكومية لفترة، مثل كاتب ديوان الإنشاء، ومحتسب القاهرة، والقضاء، وإمامة جامع الحاكم، وغيرها، إلا أنه طلب بعد فترة من سلاطين عصره أن يتركوه حراً للتفرغ للبحث العلمي وتأليف الكتب و اشتهر بعمله في التاريخ.[١٩]

في الواقع، ما يميز المقريزي عن المؤرخين الآخرين هو أنه مؤرخ مبتكر وغير مقلد، ولديه معرفة واسعة بالعلوم الإسلامية والإنسانية. في أعماله التاريخية، أولى اهتمامًا كبيرًا بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، حتى يمكن اعتباره من رواد علم الاجتماع الاقتصادي. على الرغم من شهرة المقريزي كمؤرخ لمصر، إلا أنه ترك آثارًا قيمة في مجالات أخرى من التاريخ الإسلامي، مثل سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم). وبالتالي، فإن تنوع أعماله يدل على قدرته العلمية ومستوى معرفته في مختلف العلوم والفنون.

يقول جمال الدين شيال: المقريزي رائد لا يضاهيه أحد من مؤرخي مصر من العصور الوسطى حتى الآن، ولا شك أن كتبه الباقية تعتبر ينابيع متدفقة بين الكتب الأخرى التي كتبت عن تاريخ مصر[٢٠]. على الرغم من أن الكتابة الكثيرة عادة ما تؤدي إلى أعمال غير جذابة وغير علمية، إلا أن معظم مؤلفات المقريزي، على الرغم من كثرتها، قيمة ومفيدة. لديه ترتيب جيد في كتاباته، ويظهر ذوقًا رفيعًا.

٣-مولفات المقريزي

كما ذكرنا، قدر عدد مؤلفات المقريزي بمائتي مجلد، على الرغم من أنهم لم يذكروا سوى عدد قليل منها.[٢١] قدر بعض محققي أعمال المقريزي عدد كتبه الموجودة بستة وثلاثين وواحد وأربعين وسبعة وأربعين مجلدًا، وذكروا أسماء هذه الكتب.[٢٢]

يمكن تقسيم أعمال المقريزي إلى عدة فئات بناءً على معايير مختلفة. إذا كان معيار التقسيم هو حجم الأعمال، فيمكن القول إن كتبه نوعان: بعضها موسوعي، مثل كتاب "المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار" المعروف بـ "خطط المقريزي"، وكتاب "السلوك لمعرفة دول الملوك". وبعضها الآخر كتب صغيرة الحجم في مواضيع محددة، مثل كتاب "النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم" وكتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة". هذه الكتب هي من أشهر أعمال المقريزي التي ذكرها السخاوي والزركلي.[٢٣]

إذا كان معيار التقسيم هو المكان والبلد، فيمكن تقسيم أعمال المقريزي إلى نوعين. بعض أعماله كتبت عن تاريخ مصر، مثل كتاب "عقد الجواهر الأسفاط في ملوك مصر والفسطاط" الذي يسمى أيضًا "عقد جواهر الأسفاط في أخبار مدينة الفسطاط"، وكتاب "اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء". من خلال كتابة أعمال عن تاريخ مصر بعد الإسلام، أعطى المقريزي تاريخ هذا البلد تماسكًا خاصًا. النوع الثاني من أعماله هو التاريخ العام والسيرة، مثل كتاب "الخبر عن البشر" وكتاب "إمتاع الأسماع بما للرسول من الأبناء والأموال والحفدة والمتاع".(٢٤)

من الممكن ان نقسم مؤلفات المقريزي إلى أربعة أنواع:

١.نوع من أعماله يتناول بعض القضايا المحددة في التاريخ الإسلامي، مثل: "النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم"، و"ذكر ما ورد في بنيان الكعبة المعظمة"، وكتاب "ضوء الساري في معرفة أخبار تميم الداري".

٢.النوع الثاني من كتب المقريزي مخصص للتاريخ المختصر والموجز لبعض الأراضي الإسلامية التي لم يتناولها مؤرخون آخرون، مثل: "الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام"، وكتاب "الطرفة الغريبة من أخبار حضرموت العجيبة". ألف المقريزي هذين الكتابين خلال إقامته في مكة عامي ٨٣٩ و ٨٤١ هـ.ق.

٣.النوع الثالث من أعماله يتعلق بترجمة وشرح حياة بعض الملوك، ومن أمثلة ذلك كتاب "تراجم ملوك المغرب"، و"الذهب المسبوك بذكر من حج من الخلفاء والملوك".

٤.النوع الرابع من أعمال المقريزي، والذي يضم عددًا كبيرًا منها، مخصص لدراسة بعض الموضوعات العلمية أو دراسة التاريخ الاجتماعي والاقتصادي العام للعالم الإسلامي أو الدولة الإسلامية في مصر، ومن بينها الكتب التالية:

أ. "المقاصد السنية لمعرفة الأجسام المعدنية"، وهو مؤلف علمي في مجال المعادن.

ب. "شذور العقود في ذكر النقود"، الذي يتناول تاريخ ظهور النقود في الأراضي الإسلامية.

ج. "الأكيال والأوزان الشرعية".

د. "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، الذي يتناول أسباب الأزمات الاقتصادية في مصر واستراتيجيات علاجها.

ربما يمكن اعتبار هذا النوع الأخير (الرابع) من أعمال المقريزي من أهم أعماله، والذي يدرس موضوعات لم يهتم بها سوى عدد قليل من المؤرخين المسلمين. في هذه الأعمال، ترك تاريخ الخلفاء والملوك، وتناول القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بهم. بحيث لم يعد مجرد مؤرخ في هذه الأعمال؛ بل ابتكر وقدم حلولاً لعلاج أمراض المجتمع الإسلامي.

هناك سمتان أعطتا أهمية خاصة لرسائل المقريزي الصغيرة والموجزة. السمة الأولى هي أنه عندما تناول أي موضوع، كان عالمًا وخبيرًا به تمامًا. لم يكتب أيًا من هذه الكتب بناءً على طلب الأمراء والملوك؛ بل ألفها فقط لإرواء ظمأه للمعرفة والعلم. السمة الأخرى هي أنه كتب معظم هذه الكتب في السنوات الأخيرة من حياته، عندما تعمق فكره وتوسع وعيه [٢٥]. إحدى هذه الرسائل الصغيرة هي كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، الذي كتب في علم الاجتماع الاقتصادي، في القرن التاسع الهجري، وهو فريد من نوعه، وربما لا مثيل له. والكتاب الآخر هو "النزاع والتخاصم فيما بين بني أمية وبني هاشم"، الذي يبحث في جذور العداء بين بني أمية وبني هاشم.

السمة الثالثة التي يمكن اعتبارها من خصائص جميع أعمال المقريزي هي: المصرية والعربية والإسلام. لقد أظهر اهتمامه الخاص بمصر من خلال كتابة أعمال مثل: "الخطط"، و"اتعاظ الحنفاء"، و"المقفى الكبير". في بداية كتابه القيم "المواعظ والاعتبار"، أشار إلى هذا الشعور الوطني وحب الوطن، وكتب: "مصر هي مسقط رأسي ووطن عائلتي وأقاربي. لقد نشأت هناك، لذلك أود أن أعرفها جيدًا، وأن أذكر تاريخها ومدنها القاهرة والفسطاط من الماضي البعيد حتى الآن".[٢٦] عبر عن هذا الشعور من خلال ذكر مدن مصر وأحيائها وشوارعها وأسواقها وبواباتها وقصورها ومساجدها ومدارسها ومكتباتها.

كانت العروبة أيضًا دافعًا قويًا دفع المقريزي إلى كتابة أعمال مثل: "الخبر عن البشر"، و"البيان والإعراب"، و"تراجم ملوك المغرب"، و"الطرفة الغربية". يتجلى اهتمامه بالإسلام في كتابة كتب مثل: "إمتاع الأسماع"، الذي يتناول سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلم)، و"الدرر المضيئة في تاريخ الدولة الإسلامية"، وأعمال أخرى من هذا القبيل.

على الرغم من جميع التصنيفات التي أجريت على أعمال المقريزي، إلا أن مؤلفاته تتجاوز هذه التصنيفات. لديه أيضًا أعمال في التوحيد والأنساب والسيرة الذاتية وغيرها، والتي لا تندرج في الفئات المذكورة أعلاه.

الآن بعد أن تعرفنا بإيجاز على مجموعة أعمال المقريزي وموضوعها، نقدم أهم كتبه:

١. "**اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء**".

كتب المؤلف في هذا الكتاب تاريخ الدولة الفاطمية في مصر، من قيامها في المغرب العربي إلى زوالها في مصر. قبل أن يتناول الخلفاء الفاطميين، تحدث عن أبناء علي بن أبي طالب (عليه السلام) من نسل الإمام الحسن (عليه السلام) والإمام الحسين (عليه السلام)، ثم تناول نسب الفاطميين. وهو من المؤرخين الذين أكدوا نسب الفاطميين في مصر (كما كان أستاذه ابن خلدون

يعتقد)، ولهذا اتهمه السخاوي بالإسماعيلية.[٢٧] من مميزات هذا الكتاب اهتمام المؤلف بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية في مصر في العصر الفاطمي. تم نشر هذا الكتاب في ثلاثة مجلدات، بتحقيق الدكتور جمال الدين الشيال، أستاذ التاريخ بجامعة الإسكندرية.

٢. عقد جواهر الأسفاط في أخبار مدينة الفسطاط.

موضوع هذا الكتاب هو تاريخ مصر منذ فتحها على يد المسلمين حتى قيام الدولة الفاطمية عام ٣٥٨ هـ.ق، ودخول جيش المعز لدين الله بقيادة جوهر الصقلي إلى تلك البلاد. بعبارة أخرى، يشتمل هذا العمل على تاريخ مصر من الفتح الإسلامي إلى الفتح الفاطمي. وقد ذكر المقريزي هذا العمل في كتابه "اتعاظ الحنفاء".[٢٨]

٣. السلوك لمعرفة دول الملوك.

خصص المؤلف هذا الكتاب لتاريخ حكام مصر بعد زوال الفاطميين، أي الأكراد الأيوبيين وسلاطين المماليك الأتراك والشركس حتى عصره. كتب كتاب "السلوك" بأسلوب التأريخ السنوي، وهو أسلوب شائع بين المؤرخين الإسلاميين الأوائل مثل الطبري. وقد ذكر تاريخ كل عام على حدة ([٢٩])، ولم يربط بين عامين، على عكس مؤرخين مثل ابن الأثير مؤلف كتاب "الكامل في التاريخ" الذي جمع الأحداث المتصلة، حتى لو وقعت في سنوات مختلفة، في مكان واحد. وقد كتب السخاوي ذيلاً على هذا العمل للمقريزي وسماه "التبر المسبوك في ذيل السلوك"[٣٠]. طبع كتاب "السلوك" في أربعة أجزاء، كل جزء في ثلاثة مجلدات، ليصبح المجموع اثني عشر مجلداً.

اولا : مدخلات الاقتصاد الفاطمي .

مصر منذ اقدم العصور كانت تنتابها من وقت الى اخر المجاعات التي تأتي غالبا عن تقصير نهر النيل عن ارتفاعه، مما يترتب عليه أن لا تجد أرض مصر المياه اللازمة للزراعة، فتترك بدون زارعة، ويتعذر وجود الغذاء اللازم، ويؤدي ذلك الى ارتفاع الاسعار فضلا عما يصاحب هذه المجاعات من انتشار الاوبئة غالبا، فضلا عن سوء تدبير الحكام وغفلتهم عن معالجتها التي تزيد الامر سوء. ثم عادت الازمات الاقتصادية للظهور بعد قيام الدولة الفاطمية في مصر (٥٦٧-٣٥٨هـ) (-٩٦٨١١٧١م،) وقد عمد الخلفاء الفاطميين الاوائل الى التخفيف من حدة المجاعات بما اتخذوه من اجراءاتمنها حمل الغلات معهم من المغرب، كذلك كان الفاطميون اذا قصر نهر النيل كتموا مقاييسه، الى أن يصل الى حِد ما وعنده لا تحصل اية اضطرابات في الاسعار، فضلا عن بناء عاصمة جديدة وهي القاهرة بجوار (الفسطاط) العاصمة القديمة، كان له أثره في نهضة اقتصاديات مصر، فكانت هذه الحلول وغيرها من وسائل العلاجية المتخذة من قبل الخلفاء الفاطميين الاوائل، سبب في عدم ظهور الازمات الى حد ما عن أرض مصر .

كان الاقتصاد القائم على التجارة والزراعة أحد العوامل البارزة في النظام الاقتصادى الفاطمي لقرون. كانت تجارتهم البحرية مزدهرة في حوض البحر الأبيض المتوسط ونهر النيل، وتجارتهم الزراعية البرية قائمة في الحجاز. كما كانت علاقاتهم التجارية مع السودان والشام تعتمد على النيل، وازدهرت إبداعاتهم في مواجهة تغيرات منسوب مياه النيل، التي كانت ذات تأثير كبير على الشؤون الاقتصادية لمصر. كان النيل أهم عامل لاستقرار الزراعة في هذه الأرض، وبدور حيوي للجماهير، كان مصدر قوة اقتصادية لحكامها. يشير استعراض حالة الضرائب في مصر إلى حد كبير إلى أن كمية هذه الضرائب وأنواعها تأثرت أيضًا بتغيرات مياه النيل وفيضاناته؛ بحيث كانوا يخفضون العديد من الضرائب في سنوات الوفرة، ولكن بشكل عام، زادت الضرائب بسبب التوسع الزراعي وزيادة الإنتاج؛ بينما جلبت ندرة المياه مجاعات [٣١].

كانت الدواوين والخزائن الموجودة في قصور الحكام الفاطميين تعكس نوعًا من الاقتصاد المرتكز على البلاط، وناجمًا عن الأوضاع الاقتصادية المواتية لتعزيز أهدافهم العسكرية والسياسية والعقائدية.

وسعياً لتنظيم الأوضاع الاقتصادية لبلادهم، قام الفاطميون بتأسيس مؤسسات متنوعة. بعبارة أخرى، أنشأوا نظامًا بيروقراطيًا في الاقتصاد، وبذلك رسخوا أسس حكمهم ودولتهم. إن ثراء الأسرة الحاكمة، وتجارة الوزراء المزدهرة، والنظام الضريبي الفعال والشامل، والزراعة الموجهة، تشير إلى أنهم سعوا لتوسيع قوتهم السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة من العالم الإسلامي، وحاولوا من خلال ذلك أن يظهروا أنفسهم كوارثين وحيدين للخلافة الإسلامية.

طوال فترة حكمهم، اتخذ الفاطميون إجراءات تنظيمية وإصلاحات اقتصادية لتعزيز مكانتهم وعظمتهم، وسعوا باستمرار من خلال إظهار سلطتهم كخلفاء للمسلمين في العالم الإسلامي، إلى تقليل دور العباسيين في الحياة السياسية والاقتصادية للعالم آنذاك . [٣٢]

إن الظروف المناخية لمصر والاستفادة من النيل، والروابط التجارية عبر البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ووجود المعادن، والأهم من ذلك كله، الزراعة المصرية المزدهرة والإيرادات الناجمة عنها، والضرائب المتنوعة التي كانت تُجبى من مختلف فئات المجتمع المصري، كل ذلك أتاح لهم إمكانية بناء اقتصاد متنوع الموارد. و لاكن من في العصر الفاطمي، كانت الثروة تتركز بشكل أكبر في أيدي الحكام، والولاة، وأسرهم. المعروف ان عندما وصل المعز الفاطمي (٣٦٢ هـ) إلى أرض مصر، أظهر أجزاء من ثروته لأهل مصر. سأله الناس عن حسبه ونسبه، فألقى المعز ذهباً كثيراً بين الناس وقال: "هذا نسبي". [٣٣] وقد أحضر معه ثروة هائلة حملت على ظهور مائة جمل إلى مصر. [٣٤]

امتلأت قصور الخلفاء الفاطميين بالأموال والأشياء التي كانت تعرض باستمرار في الاحتفالات. ومن بينها كان عرش ذهبي يجلس عليه المعز، ووفقًا للمقريزي، استخدم فيه مائة وعشرة آلاف مثقال من الذهب الخالص. وعندما توفيت ابنة المعز الفاطمي، تركت وراءها ممتلكات تقدر بمليون وسبعمائة ألف دينار. [٣٥]

إن بناء القصور الجميلة والمساجد الجامعة والعديد من المباني الأخرى يدل على ثراء الفاطميين و اقتصادهم المزدهر.بلغ هذا الجلال والعظمة ذروته في عهد العزيز، وتجاوزت ثروته ثروة والده. عندما سمع الحاكم الفاطمي بقدوم ممثل الإمبراطور الروماني، أمر بتزيين القصر بالسجاد والستائر المذهبة. وعندما توفيت أخت الحاكم، تركت من إقطاعاتها وحدها خمسين ألف دينار. كما تركت ابنة المعز، بالإضافة إلى ثروتها، ثلاثين ألف قطعة من لباس الفرو.[٣٦] كانت ثروة المستنصر من الكنوز والنفائس تعادل قيمة جميع الخلفاء الذين سبقوه. يذكر أبو طغري وصفاً مفصلاً لكنوز المستنصر التي أُخرجت من خزائنه في مجاعة عام (٤٦٠ هـ)، ويقول: "منها صندوق زمردي قيمته ثلاثمائة ألف دينار، بيع بخمسمائة دينار، وأحجار كريمة تجاوزت قيمتها ثمانمائة ألف دينار، بيعت بألف دينار بالمزاد العلني". [٣٧]

١-الزراعة

يمر نهر النيل، الذي يبلغ طوله ٦٠٠٠ كيلومتر، وهو أطول نهر في العالم، عبر مصر وقد لعب دورًا رئيسيًا في الوضع الاقتصادي لمصر، لدرجة أنه يمكن القول إنه شريان الحياة الاقتصادي لمصر. إن فيضان النيل، الذي يُذكر بانتظام في أحداث كل عام في بعض الكتب والمصادر التاريخية الهامة، مثل "نجوم الزاهرة" و"تاريخ الذهبي"، يؤكد أن جميع الدول الحاكمة في مصر، بما في ذلك الفاطميون، أولوا اهتمامًا لهذا الأمر ووفروا الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال الزراعة.[٣٨]

كان أقصى ارتفاع لفيضان النيل ١٨ ذراعًا، وكانت معظم المناطق المحيطة بالنيل تغمرها المياه، مما يعطل الزراعة. وقد ترتب على ذلك عواقب، منها تلف المحاصيل فورًا ونقص الأعلاف للماشية في المستقبل [٣٩].

ولمنع هذه الحالة، أقام المصريون أحواضًا مائية حول النيل، مما خفف المشكلة إلى حد ما عند ارتفاع منسوب المياه. ولذلك، كانوا يعتنون دائمًا بهذه الأحواض والقنوات ويقومون بتطهيرها عدة مرات في السنة.[٤٠]

كانت الأراضي التي تغمرها المياه بالكامل تسمى "بياض"، وكانت تزرع فيها محاصيل لا تحتاج إلى ري حتى وقت الحصاد؛ كما كانت المحاصيل الشتوية تنتج من خلال القنوات والآبار. وعادة

ما كان النوع الثاني يحقق إيرادات أكبر..[٤١] وفي بعض الأحيان، كان المزارعون يوصلون الماء إلى الأراضي باستخدام الدلاء والأدوات الخاصة التي صمموها بأنفسهم.[٤٢]

من أهم المحاصيل الشتوية كانت القمح، البرسيم، الكتان، ومن أهم المحاصيل الصيفية كانت العنب، الخوخ، البرتقال المر، الكمثرى، الليمون الحلو، البطيخ، الأرز، وقصب السكر..[٤٣]

في أوقات انخفاض منسوب النيل، كانت القرى المحيطة تتضرر، ويصبح الغذاء والمؤن شحيحة. ولتجنب هذه الحالة، سارع بدر الجمالي، الوزير الكفء في الدولة الفاطمية، في حفر القنوات، مما أدى إلى زيادة الإيرادات المالية للدولة الفاطمية، لدرجة أن المقريزي يذكر أنه مع تولي بدر الجمالي، زادت الإيرادات (الخراج) بثلاثمائة ألف دينار.[٤٤]

٢-التجارة

في أوائل الدولة الفاطمية، كانت بغداد تُعتبر المركز التجاري للعالم الإسلامي، وقد أثر ذلك سلبًا على اقتصاد مصر وتجارتها. ومع سيطرة الفاطميين الكاملة وتحكمهم في الأوضاع، نمت حجم تجارتهم بشكل كبير في أواخر القرن الرابع الهجري، وتراجعت القوة الاقتصادية للعراق بسبب النزاعات التي كانت تحدث في الخلافة العباسية في الشرق. ونتيجة لذلك، فر عدد من التجار إلى مصر بسبب عدم الأمان في موانئ العراق والوضع المضطرب هناك، واستقر معظمهم في الفسطاط (مصر القديمة) لممارسة أنشطتهم، مما كان أمرًا سارًا جدًا للفاطميين.

لقد منحت الموقع الجغرافي لمصر، ووقوعها على طريق المغرب إلى المشرق والطريق البحري من أوروبا إلى المشرق، هذه الأرض مكانة متميزة في ساحة التجارة والسياسة [٤٥]

استغل الفاطميون هذه الميزة، وجعلوا مصر مركزًا للتجارة الدولية، ولتطوير تجارتهم، حفروا قناة بين النيل والبحر الأحمر. وقد اشتهرت هذه القناة في عهد المستنصر الفاطمي باسم "خليج الحاكمي".([٤٦]) أقام شبكة واسعة من التجار الفاطميين علاقات تجارية، لا سيما مع أوروبا والهند. وهكذا، تحولت تجارة المسلمين تدريجياً من العراق والخليج الفارسي إلى مصر والبحر الأحمر. كانت اضطرابات بغداد في هذه الفترة عاملًا إضافيًا لهجرة أعداد كبيرة من أهل العراق إلى مصر، خاصة الفسطاط التي كانت تُعد بوابة مصر[٤٧]

كانت فارما والإسكندرية من المراكز التجارية الهامة بين الشرق والغرب. كانت السفن ترسو بالقرب من فارما، وتُنقل بضائعها بواسطة الدواب إلى البحر الأحمر أو الإسكندرية، ثم تُنقل من الفسطاط أو القاهرة، أو تُصدر عبر البحر الأحمر إلى الهند الصينية. وعند عودة التجار، كانوا يحضرون معهم بضائع شرقية مثل العطر والعود والمسك والكافور والقرفة. [٤٨]

ومن الأمور التي عززت الاقتصاد التجاري للفاطميين كمية كبيرة من الذهب التي أحضروها معهم على خمسمائة جمل من إفريقية عند مغادرتهم لها، ثم تحولت لاحقًا إلى سبائك بأمر من المعز، الخليفة الفاطمي، على شكل أحجار طحن. كما سيطر الفاطميون على مناجم جنوب مصر المعروفة باسم وادي العلاقي، حيث كانت توجد قبور الفراعنة، واستخرجوا منها كميات كبيرة من الذهب.(٤٩)

بدأ الفاطميون إصلاحاتهم الاقتصادية في مصر برفع قيمة الدينار. كان وزن الدينار الفاطمي يتراوح بين ٤ و ٤.٦ جرام، وكان يتمتع بأعلى عيار مقارنة بجميع البلاد الإسلامية.(٥٠)

٣-الصناعة

كان الأقباط في مصر، بسبب وجودهم التاريخي في حياة هذا البلد، يشكلون الأساس الرئيسي للصناعات، وتمكن الفاطميون، بسياستهم المتسامحة تجاههم، من الاستفادة من القدرات الإبداعية للأقباط وزيادة إنتاجهم الصناعي الذي كان يشمل بشكل أساسي الصناعات القديمة. أدى ازدهار الشؤون الصناعية إلى جذب العديد من المهتمين بهذا الأمر، لدرجة أن الفاطميين استخدموا أسرى الحرب لأهداف توسيع الصناعة.(٥١)

ب:مصادر الدخل في الدولة الفاطمية

١-الخراج

كان هذا الجزء من مصادر الدخل يتعلق بأصحاب الأراضي غير المسلمين، وكان معيار تحديده هو نوع الأرض والمحاصيل الزراعية، وكان يتم تحصيله عندما يرتفع منسوب مياه النيل إلى ١٦ ذراعًا.(٥٢)

إحدى طرق تحصيل الخراج كانت "القبّالة"؛ حيث كانت الأرض تؤخذ بحضور الجميع كـ "قبّالة" لمدة أربع سنوات، ويتم دفع ثمنها على أقساط. وإذا أنفقوا جزءًا من أموالهم خلال هذه الفترة على إصلاح وحفر القنوات، كان يتم خصم ذلك من المبلغ الإجمالي الذي يجب دفعه.(٥٣)

كانت الدولة الفاطمية تؤجر الأراضي التابعة لبيت المال للمزارعين وتعمل بنظام المزارعة، وفي حال جودة الأراضي، كانت هذه العملية تتم بالمزايدة.(٥٤)

كان منح الإقطاع في الدولة الفاطمية يتم بطرق مختلفة. أحيانًا كانت الأراضي الحكومية تمنح للوزراء وقادة الجيش مقابل مبلغ مالي، وكان يسمى "إقطاع الاستغلال". وأحيانًا كان من يحصل على الإقطاع يستفيد فقط من بعض عائداته، وكان يسمى "إقطاع الارتفاع". وإذا كانت الدولة تمنح الأراضي لأقاربها، كان يسمى "إقطاع التمليك.(٥٥)

كانت هناك مجموعة تسمى "الأدلاء" (المرشدون) لديهم دفاتر تسمى "سجلات التحضير" يسجلون فيها الأراضي الموجودة في مختلف المناطق مع نوع المحصول ومساحته. وكان أصحاب الأراضي يدفعون المبلغ المحدد، الذي يجب دفعه للدولة، على ٣ أو ٨ أقساط (دورات)، ويدفعون أيضًا مبلغًا كأتعاب للمساحين.(٥٦)

٢- الجزية

كان واجبًا على المسيحيين واليهود دفع مبلغ كجزية، والتي كانت تسمى أيضًا "الجالية"، للدولة، وكانوا يعفون من دفعها إذا أسلموا. ووفقًا للقانون، كان يجب على الشباب والأحرار والبالغين فقط دفع الجالية، ولم تكن تؤخذ الجزية من كبار السن والنساء والمجانين. وكانت الجالية واجبة على الأطفال من سن ٩ سنوات. وفي كل عام، كان يؤخذ من الأثرياء ٤ ودينار واحد وثلث، ومن الطبقة المتوسطة ٢ دينار وقيراطان، ومن الطبقة الثالثة ١ وخمسة أثمان الدينار.(٥٧)

كان دفع الجزية مع بداية العام الهجري وعادة في الأول من محرم.(٥٨)

كانت هناك مجموعة تسمى "الحاشرون" (الموظفون والمسؤولون)، يتولون جمع الإحصاءات والمعلومات عن الأفراد وتحديد طبقة كل منهم. وكان يتم حذف الموتى والذين يغادرون مصر من سجل تحصيل الجزية.(٥٩)

٣-الزكاة

الزكاة من الصدقات الواجبة في الإسلام على أصحاب الأنعام الثلاثة (الغنم، البقر، الإبل)، والنقدين (الذهب والفضة)، والغلات الأربعة (القمح، الشعير، التمر، الزبيب).(٦٠)

في العصر الفاطمي، كان الدعاة الإسماعيلية يأخذون مالًا يسمى "الفطرة" و"النجوى"، وكانوا يطبقون هذا الحكم استنادًا إلى الآية ١٢ من سورة المجادلة (يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة)، وكان مبلغها ٣ وثلث درهم، وكانوا يضعونها تحت تصرف الدولة، وكانت ذات أهمية كبيرة في ازدهار اقتصاد الدولة الفاطمية.(٦١)

أصدر المستنصر، الخليفة الفاطمي، في عام ٤٨١ هجريًا مرسومًا يعلن فيه أن هذه الصدقات واجبة على كل مؤمن، ومن يتركها فكأنه ترك واجبًا كالصلوات والصيام والحج والجهاد، وهذا الأمر يؤدي إلى عدم امتلاء بيت المال. وعلى أمير المؤمنين أن يتعهد بتحصيلها ليرفع من أعمالكم الصالحة ويجعل لكم باقيات الصالحات.

٤- الرباع

كانت البيوت التي يسكنها أكثر من أسرة واحدة تسمى "رباع"، والبيت الذي يسكنه أسرة واحدة فقط كان يسمى "دار".(٦٢)

يقول ناصر خسرو في رحلته :في مصر ثمانية آلاف بيت يملكها السلطان، وقد أجرها السلطان ويحصل على إيجار شهري، وقد اعتاد الناس على هذا العرف وقبلوه.[٦٣]

كانت الربوع (جمع رباع) في العصر الفاطمي ذات أهمية كبيرة، لدرجة أن أفرادًا من قبل الدولة، كمتولين، كانوا مكلفين بجمع الإيجارات، وكان هناك مفتشون معينون يبلغون عن أي تلف في الرباع لإصلاحها.[٦٤]

أصدر الآمر، الخليفة الفاطمي، في رمضان ٥١٧ هجريًا مرسومًا يقضي بإعفاء إيجارات الربوع في شهر رمضان. وقد عُلق هذا المرسوم في جامع الفسطاط، ودعا الناس للخليفة.[٦٥]

٥-الخمس الرومي

كان نوعًا من الرسوم الجمركية التي كانت تؤخذ من تجار الإمبراطورية الرومانية الشرقية (البيزنطية) عند إدخال البضائع إلى مصر، وكانت تسمى "الخمس" أو "خمس الرومي[٦٦]

وصفها المقريزي والقلقشندي على النحو التالي: ما يؤخذ من التجار الروم الذين يدخلون حدود الوطن، ومقداره ٣٥% من قيمة بضائعهم، وأحيانًا كان ينخفض إلى ٢٠% [٦٧]

كانت الدولة الفاطمية تفرض هذه اللوائح على غير المسلمين؛ بينما لم يكن الأمر كذلك بالنسبة للتجار المسلمين، بل كان الذين يعملون في بناء السفن والصناعات يحصلون على تخفيضات، على الرغم من أن بعض التجار غير المسلمين لم يدفعوا الرسوم الجمركية.[٦٨]

كان هناك نوع آخر من الرسوم يؤخذ من التجار الروم يسمى "رسوم التوفير"، وكان عبارة عن سدس أو ثمن دينار من إجمالي الدخل.[٦٩]

يقول ابن جبير :في عام ٥٧٨ هجريًا، طلب منه المسؤولون عن الرسوم ومن رفاقه رسومًا، دون أن يستفسروا منه عن نوع البضاعة التي كانت بحوزته؛ في حين أن بضاعتهم كانت مؤونة سفر ولم يكونوا يقصدون التجارة.[٧٠]

بالإضافة إلى هذه الأنواع من الرسوم، كانت الدولة أحيانًا تحتكر الأموال (السلع والبضائع)؛ حيث كانت الدولة تشتري سنويًا بضائع بقيمة مائة ألف دينار للسلطان وتحتفظ بها كـ "متجر"، وعندما تصبح السلع نادرة في السوق، كانت الدولة تخرج ما لديها في المخازن وتبيعه. وقد ألغيت هذه العادة في عهد وزارة اليازوري في عام ٤٤٢ هجريًا، ولكن السلع مثل الخشب والصابون والحديد والرصاص والعسل التي كان احتمال تلفها أقل كانت تحتفظ بها، وكان اهتمامهم الأكبر بالحبوب التي كان يصعب الاحتفاظ بها.[٧١]

٦- الأوقاف

كانت الأوقاف أو "ديوان الأحباس" من الأمور التي كانت محل اهتمام في تاريخ الإسلام من الصدر الأول حتى العصر الفاطمي، وكانت تطبق في جميع الحكومات. كان أمر الوقف في البداية شائعًا في المباني والربوع، ولكن في عام ٣١٨ هجريًا، قام شخص لأول مرة بوقف أرضه وبساتينه للحرمين الشريفين (مكة والمدينة).[٧٢]

وضعت الدولة الفاطمية تنظيمات خاصة لأمر الوقف؛ حيث صدر أمر في عهد المعز (٣٦٣ هجريًا) بنقل الإيرادات المالية الناتجة عن الأوقاف إلى بيت المال، مما حقق أرباحًا كبيرة للدولة.[٧٣]

كان الفاطميون يخصصون أراضي وأماكن كوقف لإدارة وصيانة المساجد، ودفع رواتب الخدام والمؤذنين، وتكاليف تشغيل الأماكن الدينية الأخرى والحمامات، والخزانات، والمستشفيات، إلخ. وحتى في عام ٤٠٣ هجريًا، تم تعيين هيئة من قبل الحاكم الفاطمي لتحديد المساجد التي لا تدر عائدات، وتم تسجيل أسماء هذه المساجد في دفتر. بلغ عدد هذه المساجد ٨٣٠ مسجدًا، وخصص لها مبلغ شهري قدره ٩٢٢٠ درهمًا.[٧٤]

يقول المقريزي :استمرت هذه السنة حتى نهاية الدولة الفاطمية، وفي كل عام، قبل ثلاثة أيام من نهاية شهر رمضان، كان فريق من القضاة والمفتشين يزورون المساجد والمقامات والأماكن المقدسة، وفي حال حاجة تلك الأماكن إلى حصير أو قناديل أو ترميم المبنى، كان يتم تسجيل ذلك في الدفاتر الخاصة.[٧٥]

وقد بقيت وثائق من العصر الفاطمي تدل على الأوقاف. ومنها، أقدم وثيقة تعود إلى عام ٥٥٤ هجريًا، من الوزير الملك الصالح طلائع بن رزيك، الذي وقف جزءًا من أراضيه على ضفاف النيل للسادة الحسنيين والحسينيين المقيمين في القاهرة، كما خصص حصة للسادة الحسنيين والحسينيين في مكة والمدينة، وفي نهاية هذه الوثيقة الوقفية ذكر أن بقية أمواله بعد وفاته تعود إلى سادة مكة والمدينة، في حال انقراض نسل أحفاده الذين لهم حصة أيضًا.[٧٦]

٦-مصادرة الأموال

كانت مصادرة أموال كبار رجال الدولة الفاطمية بعد عزلهم تُعتبر مصدر دخل للخلافة، على الرغم من أن هذه العادة كانت تمارس في معظم الدول الإسلامية. وكان أول من صودرت أمواله في الدولة الفاطمية هو الوزير الشهير يعقوب بن كلس، الذي عزل في عام ٣٧٣ هجريًا، في عهد العزيز الفاطمي، وسجن، وصودرت خمسمائة ألف دينار من أمواله، على الرغم من أنه أطلق سراحه لاحقًا وتولى منصب الوزارة مرة أخرى.[٧٧]

ولما كثرت مصادرة الأموال، أنشأ الحاكم، الخليفة الفاطمي، ديوانًا لهذا الغرض وسماه "ديوان المفرد". وفي هذا الديوان، كانت تسجل أسماء الأشخاص الذين صودرت أموالهم (بسبب العزل أو القتل).[٧٨]

أنفق بدر الجمالي، وزير الدولة الفاطمية، أموال ابنه التي صادرها في عام ٤٧٧ هجريًا على إعادة بناء "جامع العطارين".[٧٩]

في عهد الآمر، صودرت أموال معظم الأشخاص، بمن فيهم القضاة، والكتاب، والقادة العسكريون، والمسيحيون، واليهود. ومع ذلك، توقفت مصادرة الأموال لفترة من الوقت.[٨٠]

٧-أموال الموتى

كانت ممتلكات الأشخاص الذين ماتوا دون ورثة، والمعروفة باسم "المواريث الحشرية"، مصدر دخل لهذه الدولة. قبل الفاطميين، كانت أموال كل من يتوفى دون ورثة تنتقل إلى بيت المال. في العصر الفاطمي، كانت أموال الموتى بلا ورثة تحكم وفقًا للمذهب الإسماعيلي، ولم تكن أموال من لديهم "ذوي الأرحام" تصل إلى الدولة؛ ولكن بدر الجمالي، خلال فترة وزارته، وضع برنامجًا يقضي بمعاملة كل من يموت وفقًا لمذهبه؛ وبهذه الطريقة، عادت أموال الميراث للموتى بلا ورثة إلى ديوان "المواريث الحشرية".[٨١]

في عام ٥١٦ هجريًا، صدر مرسوم يقضي بأن النساء الشيعيات يمكنهن أخذ جميع ميراث أزواجهن، وأن تعامل النساء غير الشيعيات وفقًا لمذهبهن[٨٢].

٨- الضرائب

أول من فرض ضرائب فرعية في مصر بالإضافة إلى الضرائب الرئيسية كان أحمد بن محمد بن مدبر، المسؤول عن الخراج في مصر (٢٥٠ هجريًا). وقد فرض ضريبة المراعي (علف الحيوانات) والمصايد (ما يؤخذ من البحر)، وقد ألغيت كلتا الضريبتين (المراعي والمصايد) في عهد الطولونيين.[٨٣]

أعاد الفاطميون إحياء الضريبة الشهرية (الأموال الهلالية) التي كانت نوعًا من الرسوم الجمركية، وفي عهد الحاكم، ألغى جميع الضرائب ومنح الأراضي المتعلقة بالسلطان كإقطاع.[٨٤]

خلال العصر الفاطمي، كانت تؤخذ ثمانون نوعًا من الرسوم من الناس، والتي بلغت أكثر من مائة ألف دينار سنويًا، ولكنها ألغيت مع سيطرة الأيوبيين. وكان أشهر هذه الرسوم "مكس البهار" أو رسوم التوابل.[٨٥]

كان تحصيل الضرائب أحيانًا يتم عن طريق الضمان، حيث يتعهد الضامن بدفع مبلغ سنوي للدولة كضريبة بالاتفاق بين الطرفين، وقد عزز الفاطميون هذا النظام ووضعوا جميع أموالهم الحكومية تحت الضمان بهذه الطريقة.[٨٦]

الهوامش

١-السخاوى، محمد بن عبدالله الضوء اللامع لأهل القرن التاسع بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت، ج ٢، ص ٢١

٢-محمد بن على الشوكانى، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، بيروت، دارالمعرفة، الطبعة الاولى، ١٣٤٨ ق، ج ١، ص ٨٠

٣-السخاوى، نفس المصدر

٤- المقريزى، العقود الفريدة ، ج ١، ص ٣٢.

٥- ابن عماد، المصدر نفسه ، ج ٩، ص ٣٧٠

٦- المصدر نفسه.

٧- المقريزى، النقود الاسلاميه ، ص ١٩

٨- المصدر نفسه ، منقول من المؤرخون فى مصر ، مجله الثقافه، ش ١٩١، ص ١٥

٩-المصدر نفسه ؛ تقى الدين المقريزى، قيام رمضان ، تحقيق محمد احمد عاشورى، القاهره، الدار الذهبية، د. ت، ص ١٣

١٠- ابن عماد، ج ٩، ص ٣٧٠؛ المقريزى، النقود الاسلامية ، همان، ص ٢٠

١١- المقريزى، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهره، لجنة احياء التراث الاسلامى، ١٣٨٧ ق / ١٩٦٧ ص، ج ١، ص ١٧

١٢- المقريزى، العقود الفريدة فى تراجم الاعيان المفيدة ، تحقيق محمد كمال الدين عزّالدين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الاولى، ١٤١٢ ق / ١٩٩٢ م، ج ١، ص ٢٤

١٣ - المصدر نفسه ، ج ٤، ص ١٤٧ و ١٤٩

١٤ السخاوى، المصدر نفسه ، ج ٢، ص ٢٣

١٥- مقريزى، اتعاظ الحنقاء ، ج ١، ص ١١ ، العقود الفريدة ، ج ٢، ص ٤٤٦

١٦- خيرالدين الزركلى، الأعلام ، بيروت، دارالعلم للملايين، الطبعة الاولى، ١٩٨٩ م، ج ١، ص ١٧٨

١٧- غانم،عبد الله عبد الغنى ، علم الاجتماع الاقتصادى فى دراسات المسلمين ، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٣ م، ص ٢٢٩

١٨- الشوكانى، المصدر نفسه ، ج ١، ص ٨١

١٩- ابن عماد، شذرات الذهب ، ج ٩، ص ٣٧٠

٢٠- المقريزى، اغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق جمال الدين الشيال، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ ق / ٢٠٠٠ م، ص ٣

٢١- الزركلى، المصدر نفسه ، ج ١، ص ١٧٨

٢٢- االمقريزى، العقود الفريدة ، ، ج ١، ص ٣٤ . ٣٦؛ المقريزى، امتاع الاسماع بما للرسول من الابناء والاموال والحفدة والمتاع ، تحقيق محمد عبد الحميد النميسى، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، ١٢٤٠ ق / ١٩٩٩ م، ج ١، ص ١١ . ٣١؛ المقريزي، النقود الاسلامية ، ص ٢٥

٢٣- المقريزى، اغاثة الامة ...، ص ٣

٢٤- المقريزى، قيام رمضان ، ص ١٣

٢٥- المقريزى، اتعاظ الحنفاء ، ج ١، ص ١٣ . ١٤ من المقدمه

٢٦- المقريزى، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بغداد، مكتبة المثنى، د. ت، ج ١، ص ٢ . ٣

٢٧- السخاوى، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٣

٢٨- المقريزى، اتعاظ الحنفاء ، همان، ج ١، ص ٤

٢٩- المقريزى، السلوك لمعرفة دول الملوك ، تصحيح محمد مصطفى الزياده، الطبعة الثانية، ١٣٧٦ ق / ١٩٦٥ م، ج ١ از جزء اوّل، ص ٩

٣٠- الزركلى، الأعلام ، ج ٦، ص ١٩٤

٣١- محمود ادريس،تاريخ الحضاره الاسلاميه العصر الفاطمى القاهره،١٩٨٦م،ص١١٨

٣٢- ماجد عبدالمنعم ، السجلات المستنصريه،دار الفكر العربى،١٩٥٤م،ج٢،ص٢٦

٣٣- رزق الله ايوب،ابراهيم، التاريخ الفاطمى السياسى، الشركةالعاليمه الكتاب،لبنان،ص١٠٦

٤٣- مقريزى، تقى الدين احمدبن على ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط و الآثار دارالكتب العلميه ، بيروت،ج٢،ص٢٤٩

٤٥- رزق الله ايوب،المصدر نفسه،ص١٠٧

٣٦- ابن تغرى بردى، جمال الدين،النجوم الزاهره فى ملوك مصر و القاهره ، دارالكتب العلميه، بيروت، ج٤،ص١٩٥

٣٧- المقريزى، تقى الدى احمدبن على اغاثه الامه بكشف الغمّه ،القاهره ،مطبعه لجنة التاليف، ص١٤

٣٨- ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة ج ١٥،ص٥٠٧؛البراوى، راشد، حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين،القاهره، د.ت، ص ٦٣

٣٩- القلقشندى، ابوالعباس احمدبن على، صبح الأعشى فى صناعه الانشاء، القاهره، وزارة الثقافة و الارشاد القومى، د. تا ج ٣، ص ٢٩٥

٤٠- البراوى، المصدر نفسه، ص ٦٣ ٦٥

٤١- محمود ادريس، محمد، تاريخ الحضارة الاسلامية العصر الفاطمى،القاهره، ١٩٨٦م ، ص ١١٨

٤٢- البراوى، المصدر نفسه ، ص ٦٧

٤٣- المصدر نفسه، ص ٧١

٤٤ -المقريزى، تقى الدين ابى العباس احمدبن على، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمه الفاطميين الخلفاء، المجلس الاعلى للشئون الاسلاميه،القاهره، ١٣٨٧هـ، ج ٣، ص٨٢

٤٥ - ابراهيم حسن، حسن، تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، دارالفكر،ج٣ ،ص٣٣٤

[٤٦] – الورداني ،صالح،الشيعه في مصر، مكتبه مدبولى الصغير ،ص٢٩

[٤٧]– المقدسى، ابوعبدالله محمدبن احمد،احسن التقاسيم فى الاقاليم معرفة الاقاليم،داراحيا التراث العربى، بيروت ص١٩٩

[٤٨] – ابراهيم حسن، حسن،المصدر نفسه،ص٣٣٤

[٤٩] – المقريزى، الخطط، ج ١، ص ١٩٧ و ٤٣٢

[٥٠] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، مصدر سابق ج ٣، ص ٩٢

[٥١] – البراوى،مصدر سابق همان، ص ١٢١

[٥٢] – القلقشندى، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٩٥؛ النويرى، نهاية الارب فى فنون الادب،الهيئة المصرية العامة للكتاب مصر، ١٩٧٦م. ج ٨، ص ٢٤٦ – ٢٤٧

[٥٣] – المقريزى، الخطط، ج ١، ص ٨٢

[٥٤] – راشد البراوى، مصدر سابق، ص ٥٣

[٥٥] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٣، ص ٨١؛ راشد البراوى، مصدر سابق، ص ٥٨ ٥٩

[٥٦] – المخزومى، المنهاج فى احكام خراج مصر،دارالكتب المصرية، ١٣٨٩ق، ص ٥٨ ٥٩؛ مقريزى، الخطط، ج ١، ص ٢٧١

[٥٧] – القلقشندى، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٥٨؛ المخزومى، مصدر سابق، ص ٣٥

[٥٨] – الماوردى، القاضى ابى محمدبن الحسين، الاحكام السلطانيه ،مكتب الاعلام الاسلامى، ١٤٠٦ق، ص ١٢٦؛ النويرى، مصدر سابق، ج ٨، ص ٢٣٩

[٥٩] – مقريزى، الخطط، ج ١، ص ١٠٧

[٦٠] – الماوردى، مصدر سابق، ص ٩٨ ١٠١

[٦١] – ابن الطوير، ابومحمد المرتضى عبدالسلام، نزهة المقلتين فى اخبار الدولتين ،انتشارات الاسلاميه، ١٩٩٢م، ص ١١٢

[٦٢] – ابن الطوير، مصدرسابق، ص ٩٢

[٦٣] – ناصر خسرو، ناصر خسرو،رحله، ص ٧٧ و ٨٩

[٦٤] – القلقشندى،مصدر سابق ، ج ١، ص ٤٤٩ ٤٥٠

[٦٥] – مقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ص ١٠٤ ١٠٥

[٦٦] – المخزومى، مصدر سابق، ص ٤٥ ٤٩

[٦٧] – القلقشندى، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٥٩

[٦٨] – راشد البراوى، مصدر سابق، ، ص ٢٥٠ و ٢٦٨

[٦٩] – المخزومى، مصدر سابق، ، ص ٤٥– ٤٦

[٧٠] – ابن جبير، ابوالحسن محمدبن جبير الكتابى الاندلسى، رحله،بيروت، دارصادر، د.ت،ص ١٣

[٧١] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٢، ص ٢٢٥

[٧٢] – المقريزى، الخطط، مصدر سابق،ج ٢، ص ٢٩٤

[٧٣] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ١،مصدرسابق ص ١٤٨

[٧٤] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء ، ج ٢، ص ٩٦

[٧٥] – المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٩٥

[٧٦] – القلقشندى، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٨٢؛ المقريزى، الخطط،مصدر سابق ج ٢، ص ٢٩٤؛ ابن الطوير، مصدر سابق، ص١١٤– ١١٥

[٧٧] – النويرى، مصدر سابق ،ج ٢٦، ص ٤٧

[٧٨] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٢، ص ٨١ ٨٢؛ القلقشندى، مصدر سابق ، ج ٣، ص ٤٥٣

[٧٩] – المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢١

[٨٠] – النويرى، مصدر سابق ، ج ٢٦، ص ٨٦؛ المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٣، ص ١٢٥

[٨١] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٣، ص ٧٢ و ٨٩

[٨٢] – المقريزى، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٩١؛ حسن ابراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية، ص ٣١٦ –٣١٧

[٨٣] – البلوى، سيرة احمدبن طولون،دمشق، ١٣٥٨ ش، ص ٨٤

[٨٤] – المقريزى، الاتعاظ الحنفاء باخبار الائمة الفاطميين الخلفا، ج ٢، ص ٧٤ و ٩٢

[٨٥] – القلقشندى، مصدر سابق،ج ٣، ص ٤٦٧؛ المقريزى، الخطط،مصدر سابق ج ١، ص ١٠٤– ١٠٥

[٨٦] – القلقشندى، المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٦٦؛ راشد البراوى، مصدر سابق، ص ٣٢٢ – ٣٢٣

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

١–ابن جبير، ابوالحسن محمدبن جبير الكتابى الاندلسى، رحله،بيروت، دارصادر، د.ت

٢–السخاوى، محمد بن عبدالله الضوء اللامع لأهل القرن التاسع بيروت، دار مكتبة الحياة، د.ت

٣–الشوكانى ،محمد بن على ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، بيروت، دارالمعرفة، الطبعة الاولى، ١٣٤٨ ق

٤–ابن الطوير، ابومحمد المرتضى عبدالسلام، نزهة المقلتين فى اخبار الدولتين ،انتشارات الاسلاميه، ١٩٩٢م

٥–القلقشندى، ابوالعباس احمدبن على، صبح الأعشى فى صناعه الانشاء، القاهره، وزارة الثقافة و الارشاد القومى، د. تا

٦–الماوردى، القاضى ابى محمدبن الحسين، الاحكام السلطانيه ،مكتب الاعلام الاسلامى، ١٤٠٦ق

٧–المقدسى، ابوعبدالله محمدبن احمد،احسن التقاسيم فى الاقاليم معرفة الاقاليم،داراحيا التراث العربى، بيروت

٨–المقريزي ،أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي (٧٦٦ – ٨٤٥ هـ.ق)، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيال، القاهره، لجنة احياء التراث الاسلامى، ١٣٨٧ ق

٩-اغاثة الامة بكشف الغمة ، تحقيق جمال الدين الشيال، مصر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الاولى، ١٤٢٠ ق / ٢٠٠٠ م
١٠-امتاع الاسماع بما للرسول من الابناء والاموال والحفدة والمتاع ، تحقيق محمد عبد الحميد النميسى، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، ١٢٤٠ ق / ١٩٩٩ م
١١-السلوك لمعرفة دول الملوك ، تصحيح محمد مصطفى الزياده، الطبعة الثانية، ١٣٧٦ ق / ١٩٦٥ م
١٢-العقود الفريدة فى تراجم الاعيان المفيدة ، تحقيق محمد كمال الدين عزّالدين، بيروت، عالم الكتب، الطبعة الاولى، ١٤١٢
١٣-قيام رمضان ، تحقيق محمد احمد عاشورى، القاهره، الدار الذهبية، د. ت
١٤-المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بغداد، مكتبة المثنى، د. ت

ثانيا المراجع

١-البراوى، راشد، حالة مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين،القاهره، د.ت.
٢-البلوى، سيرة احمدبن طولون،دمشق، ١٣٥٨ ش
٣-حسن ،ابراهيم حسن، تاريخ الاسلام السياسى والدينى والثقافى والاجتماعى ، دارالفكر
٤-رزق الله ايوب،ابراهيم، التاريخ الفاطمى السياسى، الشركةالعاليمه الكتاب،لبنان
٥-عبدالمنعم، ماجد ، السجلات المستنصريه،دار الفكر العربى،١٩٥٤م
٦-غانم،عبد الله عبد الغنى ، علم الاجتماع الاقتصادى فى دراسات المسلمين ، الاسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ١٩٩٣ م.
٧-محمود ادريس، تاريخ الحضارة الاسلامية العصر الفاطمى،القاهره، ١٩٨٦م
٨-المخزومى، المنهاج فى احكام خراج مصر،دارالكتب المصرية، ١٣٨٩ق
٩-ناصر خسرو، ناصر خسرو،رحله
١٠-الورداني ،صالح،الشيعه في مصر، مكتبه مدبولى الصغير

List of Sources and References

I. Primary Sources

1-Ibn Jubayr, Abu al-Hasan Muhammad ibn Jubayr al-Kinani al-Andalusi, *Rihla* [Travels], Beirut, Dar Sader, n.d.

2-Al-Sakhawi, Muhammad ibn Abdullah, *Al-Daw' al-Lami' li-Ahl al-Qarn al-Tasi'* [The Shining Light for the People of the Ninth Century], Beirut, Dar Maktabat al-Hayat, n.d.

3-Al-Shawkani, Muhammad ibn Ali, *Al-Badr al-Tali' bi-Mahasin man Ba'd al-Qarn al-Sabi'* [The Rising Full Moon: On the Virtues of Those After the Seventh Century], Beirut, Dar al-Ma'rifa, 1st ed., 1348 AH.

4-Ibn al-Tuwayr, Abu Muhammad al-Murtada Abd al-Salam, *Nuzhat al-Muqlatayn fi Akhbar al-Dawlatayn* [The Delight of the Two Eyes: On the History of the Two Dynasties], Intisharat al-Islamiyya, 1992.

5- Al-Qalqashandi, Abu al-Abbas Ahmad ibn Ali, *Subh al-A'sha fi Sina'at al-Insha'* [The Dawn of the Night-Blind: On the Art of Epistolary Composition], Cairo, Ministry of Culture and National Guidance, n.d.

6- Al-Mawardi, Judge Abu Muhammad ibn al-Husayn, Al-Ahkam al-Sultaniyya, Islamic Media Office, 1406 AH

7- Al-Maqdisi, Abu Abdullah Muhammad ibn Ahmad, Ahsan al-Taqasim fi al-Aqalim Ma'rifat al-Aqalim, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, Beirut

8- Al-Maqrizi, Abu al-Abbas Taqi al-Din Ahmad ibn Ali (766-845 AH), Itti'az al-Hunafa' bi-Akhbar al-A'immah al-Fatimiyyin al-Khulafa', edited by Jamal al-Din al-Shayyal, Cairo, Committee for the Revival of Islamic Heritage, 1387 AH

9- Ighathat al-Ummah bi-Kashf al-Ghummah, edited by Jamal al-Din al-Shayyal, Egypt, Maktabat al-Thaqafah al-Diniyyah, first edition, 1420 AH / 2000 CE

10- Imta' al-Asma' bi-ma li-al-Rasul min al-Abna' wa-al-Amwal wa-al-Hafada wa-al-Mata', edited by Muhammad Abd al-Hamid al-Numaysi, Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, first edition, 1240 AH 1999 CE

11- Al-Suluk li-Ma'rifat Duwal al-Muluk (The Path to Knowledge of the Dynasties of Kings), edited by Muhammad Mustafa al-Ziyada, second edition, 1376 AH / 1965 CE

12- Al-'Uqud al-Faridah fi Tarajim al-A'yan al-Mufidah (The Unique Contracts in the Biographies of the Notables), edited by Muhammad Kamal al-Din 'Izz al-Din, Beirut, 'Alam al-Kutub, first edition, 1412 AH

13- Qiyam Ramadan (The Night Prayer of Ramadan), edited by Muhammad Ahmad 'Ashuri, Cairo, Al-Dar al-Dhahabiyyah, n.d.

14- Al-Mawa'iz wa-al-I'tibar bi-Dhikr al-Khitat wa-al-Athar (Sermons and Lessons from the History of Plans and Monuments), Baghdad, Maktabat al-Muthanna, n.d.

Secondly, References

1- Al-Barawi, Rashid, Halat Misr al-Iqtisadiyyah fi 'Ahd al-Fatimiyyin (The Economic State of Egypt during the Fatimid Era), Cairo, n.d.

2-Al-Balawi, *Sirat Ahmad ibn Tulun* [Biography of Ahmad ibn Tulun], Damascus, 1358 SH.

3-Hasan, Ibrahim Hasan, *Tarikh al-Islam al-Siyasi wa-al-Dini wa-al-Thaqafi wa-al-Ijtima‘i* [History of Islam: Political, Religious, Cultural, and Social], Dar al-Fikr.

4-Rizq Allah Ayyub, Ibrahim, *Al-Tarikh al-Fatimi al-Siyasi* [Political History of the Fatimids], The Global Book Company, Lebanon.

5-Abd al-Mun‘im, Majid, *Al-Sijillat al-Mustansiriyya* [The Mustansiri Records], Dar al-Fikr al-‘Arabi, 1954.

6-Ghanim, ‘Abd Allah ‘Abd al-Ghani, *‘Ilm al-Ijtima‘ al-Iqtisadi fi Dirasat al-Muslimin* [Economic Sociology in Muslim Studies], Alexandria, Modern University Office, 1993.

7-Mahmoud Idris, *Tarikh al-Hadara al-Islamiyya: Al-‘Asr al-Fatimi* [History of Islamic Civilization: The Fatimid Era], Cairo, 1986.

8-Al-Makhzumi, *Al-Minhaj fi Ahkam Kharaj Misr* [The Methodology regarding the Land Tax Regulations of Egypt], Dar al-Kutub al-Masriyya, 1389 AH.

9-Nasir Khusraw, *Safarnama* [Travelogue].

-١٠Al-Wardani, Salih, *Al-Shi‘a fi Misr* [The Shi‘a in Egypt], Madbouli al-Saghir Bookstore.